

المحاضرة الرابعة في مقياس قانون المسؤولية الإدارية

السداسي الثاني (السنة الجامعية 2023-2024)

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص "قانون عام"

العلاقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي

لقد جرى القضاء الإداري استثناء من القاعدة العامة إلى أعمال من نظام الجميع بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي، ونظام الجمع بين المسؤوليتين، في الحالة التي يستحيل فيها التمييز بين الخطأ الشخصي والمرفقي، وكذا الحالة التي تتداخل فيما سلطات ووسائل المرفق مع الخطأ الشخصي، على النحو التالي بيانه:

1- نظام الجمع بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي

لقد طبق القضاء الإداري نظام الجمع بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي لأول مرة بموجب القرار الصادر عن مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ 03 فبراير 1911، في قضية – أونجي Anguet –، والقرار الصادر عن الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى بتاريخ 17 أبريل 1972، في قضية (السيد بلقاسمي ضد وزير العدل)، حيث ارتبط الضرر في هاتين القضيتين بخطأين أحدهما شخصي وآخر مرفقي، وتسهيلا للمضرور في الحصول على التعويض فقد القضاء الإداري الجمع بين الخطأين لاشتراكهما في وقوع الضرر، عن طريق تمكين المضرور من رفع دعوى تعويض واحدة ضد الإدارة أو ضد الموظف، لمطالبة أحدهما بمبلغ التعويض كاملا، على أن يحتفظ كل منهما بحقه في الرجوع على الطرف الآخر بنسبة مشاركته في وقوع ذلك الضرر.

علما بأن المشرع الجزائري قد كرس هذا النظام كذلك بموجب المادة 144 من قانون

البلدية رقم 10-11، وكذا المادة 140 من قانون الولاية رقم 07-12.

2- نظام الجمع بين المسؤوليتين

لقد طبق القضاء الإداري نظام الجمع بين المسؤوليتين لأول مرة بموجب قرار مجلس الدولة الفرنسي الصادر بتاريخ 26 جويلية 1918 في قضية (Le monnier)، والقرار الصادر عن مجلس الدولة الجزائري الصادر بتاريخ 01 فبراير 1999، في الحالة التي يرتبط فيها الضرر بخطأ شخصي غير عمدي ارتكب بوسيلة من وسائل المرفق، أين سمح للمضرور استثناء أن يرفع دعوى التعويض ضد الإدارة عوض الموظف المرتكب للخطأ الإداري، تسهيلا له في الحصول على مبلغ التعويض، عن طريق مطالبتها بالمبلغ الكامل للتعويض، مع احتفاظ الإدارة بحقها في الرجوع على موظفها بالمبلغ الكامل الذي دفعته للمضرور.

أسئلة مرتبطة بالمحاضرة الرابعة

- بناء على ما تقدم شرحه في المحاضرة الرابعة، يطلب من الطلبة الإجابة عن الأسئلة التالية لقياس مدى استيعاب العلاقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي.
- 1- ما هي الفائدة القانونية التي تقررت لصالح المضرور بموجب نظام الجمع بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي وفقاً لما استقر عليه القضاء في قضية (Anguet) عام 1911 وقضية (السيد بلقاسمي ضد وزير العدل) عام 1972؟
 - 2- أذكر النصين التشريعيين اللذين كرس من خلالهما المشرع الجزائري نظام الجمع بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي؟

قائمة المراجع التي يمكن للطالب الاعتماد عليها في السداسي الثاني، المتوفرة على مستوى مكتبة
المركز الجامعي مغنية:

- عمار عوابدي، نظرية المسؤولية الإدارية دراسة تأصيلية، تحليلية ومقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
- لحسن بن شيخ آث ملويا، المسؤولية على أساس الخطأ، الكتاب الأول، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007
- لحسين شيخ آث ملويا، دروس في المسؤولية الإدارية الكتاب الثاني المسؤولية بدون خطأ، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007
- سليمان الطماوي، القضاء الإداري الكتاب الثاني قضاء التعويض وطرق الطعن في الأحكام، دار الفكر العربي، طبعة مزيعة ومنقحة، مصر، 2013
- علي خطار شنتاوي، مسؤولية الإدارة العامة عن أعمالها الضارة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008